2024/17.

مقترح قانون عدد... لسنة 2024 متعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 متعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال

الفصل الأول - تلغى أحكام الفقرة 4 من الفصل 5، والفصول 9، و10، و21، و22، و23 من المرسوم، وتعوض بالأحكام التالية:

الفصل 5 (جديد)

مزوّد خدمات اتصال: كل شخص معنوي عمومي أو خاص يقوم بإسداء خدمة اتصالات للعموم بما في ذلك خدمات الأنترنات أو يقوم بمعالجة أو تخزين بيانات معلوماتية نيابة عن خدمة الاتصال.

الفصل 9 (جديد)

لوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق أو مأموري الضابطة العدلية المأذونين في ذلك كتابيا أن يأمروا:

- بتمكينهم من البيانات المعلوماتية المخزّنة بنظام، أو حامل معلوماتي ، أو المتعلّقة بحركة اتصالات ،أو بمستعمليها، أو غيرها من البيانات التي من شأنها أن تساعد على كشف الحقيقة.
- بحجز كامل نظام معلومات أو جزء منه أو حامل معلوماتي بما في ذلك البيانات المخزنة به والتي من شأنها أن تساعد على كشف الحقيقة. وإذا لم يكن حجز نظام المعلومات ضروريا أو تعذّر إجراؤه، تُنسخ البيانات التي لها علاقة بالجريمة والبيانات التي تُزمّن قراءتها وفهمها على حامل معلوماتي بكيفية تضمن صحة وسلامة محتواها.
- بالجمع أو التسجيل الفوري لبيانات حركة اتصالات باستعمال الوسائل الفنية المناسبة.

كما يمكنهم النفاذ مباشرة أو بالاستعانة بمن يرونه من أهل الخبرة إلى أي نظام أو حامل معلوماتي وإجراء تفتيش فيه قصد الحصول على البيانات المخزّنة التي من شأنها أن تساعد على كشف الحقيقة.

تتولى المصالح المختصة بوزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية تأمين عملية الحجز ومكانه وعملية النفاذ لنظم المعلومات والبيانات والمعطيات المخزنة والبرمجيات وجميع حواملها المتعلقة بالوزارتين كل حسب مجاله.

يتم إعلام الشخص أو الأشخاص المشمولين بالأعمال الواردة بهذا الفصل إثر ختم التحقيق.

الفصل 10 (جديد)

في الحالات التي تقتضيها ضرورة البحث يمكن اللجوء إلى اعتراض اتصالات ذوي الشبهة بمقتضى قرار كتابي معلل من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق، كما يمكن في نفس تلك الحالات، وبناء على تقرير معلّل من مأمور الضابطة العدلية المكلف بمعاينة الجرائم، اللجوء إلى اعتراض اتصالات ذوي الشبهة بمقتضى قرار كتابي معلل من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق.

يشمل اعتراض الاتصالات الحصول على بيانات المرور والتنصت أو الاطلاع على محتوى الاتصالات وكذلك نسخها أو تسجيلها باستعمال الوسائل الفنية المناسبة والاستعانة في ذلك، عند الاقتضاء، بالهياكل المختصة كلّ حسب نوع الخدمة التي يسديها.

وتتمثل بيانات المرور في المعطيات التي تسمح بتحديد نوع الخدمة ومصدر الاتصال والوجهة المرسلة إليها والشبكة التي يمر عبره وساعته، وتاريخه، وحجمه ومدته.

يتم إعلام ذوي الشبهة بالإجراءات التي شملته إثر ختم التحقيق.

2024/17.
واردات عدد .....
20 ديزى 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2024/17.
واردات عدد .....
20 ديزى 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

الفصل 21

يعاقب بالسجن لمدة خمسة أعوام وبخطية قدرها ثلاثون ألف دينار كل من يتعمّد دون وجه حق اختلاس بيانات معلوماتية على ملك الغير.

الفصل 22

يعاقب بالسجن لمدّة ستّة أعوام وبخطية قدرها مائة ألف دينار كل من يتعمّد دون وجه حق إلحاق ضرر بالذمة المالية للغير بإدخال بيانات معلوماتية، أو تغييرها، او فسخها، أو إلغائها، أو بالاعتداء، بأي وجه كان، على عمل نظام معلومات قاصدا بذلك الحصول على منافع مادية أو اقتصادية لنفسه أو لغيره.

الفصل 23

يعاقب بالسجن لمدّة خمسة أعوام وبخطية قدرها مائة ألف دينار كل من يتعمد دون وجه حق ارتكاب تدليس من شأنه إلحاق ضرر وذلك بإدخال بيانات معلوماتية، أو تغييرها، أو فسخها، أو إلغائها، وترتب عن هذا التدليس إنشاء بيانات غير صحيحة قصد اعتمادها كما لو كانت صحيحة.

الفصل الثاني: يلغى الفصل 24 برمته.

2024/17.

مقترح قانون عدد... لسنة 2024 متعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 متعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال

وثيقة شرح الأسباب

تعد قوانين الجرائم السيبرانية من أنجع الأدوات القانونية لمكافحة الجريمة السيبرانية بوصفها جريمة تستهدف أنظمة المعلومات والاتصال لتدميرها أو تعطيلها وإلحاق الضرر بالأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة. إذ يعتبر هذا النص ضروريا لحماية الحقوق الدستورية للأفراد والأمن والدفاع الوطنيين في الفضاء السيبراني حتى لا يكون فضاء اللاقانون وانتشار الجريمة.

لأجل ذلك قامت الدولة التونسية بإصدار المرسوم عدد 54 لسنة 2022 في سياق مجابهة الجرائم السيبرانية والانضمام إلى اتفاقية بودابست المتعلقة بالجريمة الالكترونية.

وقد تضمّن المرسوم أحكاما متعلقة بمعاينة الجرائم وحجز الأنظمة والحوامل المعلوماتية واعتراض الاتصالات علاوة على جرائم متعددة فيها ما تعتبر جرائم سيبرانية حقيقية وفيها ما تمت إضافتها للمرسوم بهدف التصدي لما ينشر في مواقع التواصل الاجتماعي.

لكن بصدور دستور 25 جويلية 2022 أصبح لزاما تعديل المرسوم عدد 54 لسنة 2022 حتى يتلاءم مع مقتضيات الفصل **30** الذي جاء في فقرته الأولى أن "الدولة تحمي الحياة الخاصّة وحرمة المسكن وسرّية المراسلات والاتّصالات والمعطيات الشّخصيّة." وفي فصله **37** أن " حرّية الرّأي والفكر والتّعبير والإعلام والنّشر مضمونة. لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحرّيات." وفي فصله **38** أن " تضمن الدّولة الحقّ في الإعلام والحقّ في النّفاذ إلى المعلومة. تسعى الدّولة إلى ضمان الحقّ في النّفاذ إلى شبكات الاتّصال."

كما وجبت ملاءمة المرسوم المذكور مع أحكام الفصل 55 الذي يضمن عدم المساس بجوهر الحق من خلال وضع قيود ضرورية ومتناسبة في سياق نظام ديمقراطي.

وفي سياق انضمام الدولة التونسية لاتفاقية بودابست، أصبح من الضروري أيضا تنقيح المرسوم عدد 54 لسنة 2022 حتى تتلاءم أحكامه مع أحكام الاتفاقية التي لها علوية على القوانين الوطنية عملا بأحكام الفصل 74 من الدستور.

ولمزيد إحاطة الصلاحيات الواسعة لوكلاء الجمهورية ومأموري الضابطة العدلية المنصوص عليها صلب الفصلين 9 و10 من المرسوم بأكثر ضمانات تماشيا مع أحكام المادة 15 من اتفاقية بودابست وخاصة الفقرة الثانية منها التي جاء فيها أن أي إجراء أو صلاحية يجب أو يكون محاطا بشروط متعلقة بمبررات التطبيق وحدود ومجال ومدة هذا الإجراء.

ولضمان تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف ناجع وسريع ومنع أي طرف من التعلل بعد احترام المرسوم للالتزامات الدولية للجمهورية التونسية في مجال حقوق الإنسان، يغدو من الضروري تعديل الفصول التي يمكن أن تشكل عقبة أمام تسليم المجرمين أو الأدلة والبيانات الضرورية لزجر الجرائم الأنظمة المتصلة بأنظمة الاتصال.

لهذه الأسباب تم وضع مقترح القانون.

1

2024/17.
واردات عدد .....
20 فيفري 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

جدول تفسيري للتعديلات المقترحة

الفصل الحالي	التعديل المقترح	أسباب التعديل
الفصل 5 مزوّد خدمات اتصال: كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بإسداء خدمة اتصالات للعموم بما في ذلك خدمات الأنترنات.	مزوّد خدمات اتصال: كل شخص ~~طبيعي أو~~ معنوي عمومي أو خاص يقوم بإسداء خدمة اتصالات للعموم بما في ذلك خدمات الأنترنات أو يقوم بمعالجة أو تخزين بيانات معلوماتية نيابة عن خدمة الاتصال.	بالعودة إلى أحكام الفصل 6، يلتزم مزود خدمات الاتصال أن يحفظوا البيانات المخزّنة في نظام معلومات لمدّة يتم ضبطها بمقتضى قرار مشترك من وزير الدفاع الوطني ووزير الداخلية ووزير العدل والوزير المكلف بالاتصالات. لم يقع التنصيص على الأشخاص الطبيعية ضمن التعريف الوارد بالمادة الأولى فقرة ج من اتفاقية بودابست بل اقتصر الأمر فقط على الأشخاص المعنوية العمومية والخاصة. ثانيا لا تتماشى هذه الالتزامات مع إمكانيات الأشخاص الطبيعية في حفظ البيانات علاوة على أن فرضية وجود شخص طبيعي يقوم بتخزين المعلومات والبيانات الشخصية للأفراد فيه خطر جسيم على الحق في الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية. من جهة أخرى، لا يشمل التعريف المقدم الأشخاص المعنوية التي تقوم بمعالجة أو تخزين بيانات معلوماتية نيابة عن خدمة الاتصال وهو ما يتعارض مع التعريف المنصوص عليه صلب اتفاقية بودابست.

الفصل 9 لوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق أو مأموري الضابطة العدلية المأذونين في ذلك كتابيا أن يأمروا: • بتمكينهم من البيانات المعلوماتية المخزّنة بنظام، أو حامل معلوماتي ،أو المتعلّقة بحركة اتصالات ،أو بمستعمليها، أو غيرها من البيانات التي من شأنها أن تساعد على كشف الحقيقة. • بحجز كامل نظام معلومات أو جزء منه أو حامل معلوماتي بما في ذلك البيانات المخزنة به والتي من شأنها أن تساعد على كشف الحقيقة. وإذا لم يكن حجز نظام المعلومات ضروريا أو تعذّر إجراؤه، تُنسخ البيانات التي لها علاقة بالجريمة والبيانات التي تُؤمّن قراءتها وفهمها على حامل معلوماتي بكيفية تضمن صحة وسلامة محتواها. • بالجمع أو التسجيل الفوري لبيانات حركة اتصالات باستعمال الوسائل الفنية المناسبة.	لوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق أو مأموري الضابطة العدلية المأذونين في ذلك كتابيا أن يأمروا: • بتمكينهم من البيانات المعلوماتية المخزّنة بنظام، أو حامل معلوماتي ،أو المتعلّقة بحركة اتصالات ،أو بمستعمليها، أو غيرها من البيانات التي من شأنها أن تساعد على كشف الحقيقة. • بحجز كامل نظام معلومات أو جزء منه أو حامل معلوماتي بما في ذلك البيانات المخزنة به والتي من شأنها أن تساعد على كشف الحقيقة. وإذا لم يكن حجز نظام المعلومات ضروريا أو تعذّر إجراؤه، تُنسخ البيانات التي لها علاقة بالجريمة والبيانات التي تُؤمّن قراءتها وفهمها على حامل معلوماتي بكيفية تضمن صحة وسلامة محتواها. • بالجمع أو التسجيل الفوري لبيانات حركة اتصالات باستعمال الوسائل الفنية المناسبة.	من أجل توفير أكثر ضمانات للحق في الخصوصية، نقترح إضافة واجب إعلام الشخص الذي تم الاطلاع على بياناته وذلك إثر انتهاء التحقيقات حتى يتمكن من حماية حقه قضائيا في صورة ما إذا تمت الأعمال الواردة بالفصل 9 بصورة مخالفة للضوابط الإجرائية.

كما يمكنهم النفاذ مباشرة أو بالاستعانة بمن يرونه من أهل الخبرة إلى أي نظام أو حامل معلوماتي وإجراء تفتيش فيه قصد الحصول على البيانات المخزّنة التي من شأنها أن تساعد على كشف الحقيقة. تتولى المصالح المختصة بوزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية تأمين عملية الحجز ومكانه وعملية النفاذ لنظم المعلومات والبيانات والمعطيات المخزنة والبرمجيات وجميع حواملها المتعلقة بالوزارتين كل حسب مجاله.	كما يمكنهم النفاذ مباشرة أو بالاستعانة بمن يرونه من أهل الخبرة إلى أي نظام أو حامل معلوماتي وإجراء تفتيش فيه قصد الحصول على البيانات المخزّنة التي من شأنها أن تساعد على كشف الحقيقة. تتولى المصالح المختصة بوزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية تأمين عملية الحجز ومكانه وعملية النفاذ لنظم المعلومات والبيانات والمعطيات المخزنة والبرمجيات وجميع حواملها المتعلقة بالوزارتين كل حسب مجاله. يتم إعلام الشخص أو الأشخاص المشمولين بالأعمال الواردة بهذا الفصل إثر ختم التحقيق.	
الفصل 10 في الحالات التي تقتضيها ضرورة البحث يمكن اللجوء إلى اعتراض اتصالات ذوي الشبهة بمقتضى قرار كتابي معلل من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق، كما يمكن في نفس تلك الحالات، وبناء على تقرير معلّل من مأمور الضابطة العدلية المكلف بمعاينة الجرائم، اللجوء إلى اعتراض اتصالات ذوي الشبهة بمقتضى قرار كتابي معلل من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق. يشمل اعتراض الاتصالات الحصول على بيانات المرور والتنصت أو الاطلاع على محتوى الاتصالات وكذلك نسخها أو تسجيلها باستعمال الوسائل الفنية المناسبة والاستعانة في ذلك، عند الاقتضاء، بالهياكل المختصة كلّ حسب نوع الخدمة التي يسديها. وتتمثل بيانات المرور في المعطيات التي تسمح بتحديد نوع الخدمة ومصدر الاتصال والوجهة المرسلة إليها والشبكة التي يمر عبره وساعته، وتاريخه، وحجمه ومدته.	في الحالات التي تقتضيها ضرورة البحث يمكن اللجوء إلى اعتراض اتصالات ذوي الشبهة بمقتضى قرار كتابي معلل من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق، كما يمكن في نفس تلك الحالات، وبناء على تقرير معلّل من مأمور الضابطة العدلية المكلف بمعاينة الجرائم، اللجوء إلى اعتراض اتصالات ذوي الشبهة بمقتضى قرار كتابي معلل من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق. يشمل اعتراض الاتصالات الحصول على بيانات المرور والتنصت أو الاطلاع على محتوى الاتصالات وكذلك نسخها أو تسجيلها باستعمال الوسائل الفنية المناسبة والاستعانة في ذلك، عند الاقتضاء، بالهياكل المختصة كلّ حسب نوع الخدمة التي يسديها. وتتمثل بيانات المرور في المعطيات التي تسمح بتحديد نوع الخدمة ومصدر الاتصال والوجهة المرسلة إليها والشبكة التي يمر عبره وساعته، وتاريخه، وحجمه ومدته. يتم إعلام ذوي الشبهة بالإجراءات التي شملته إثر ختم التحقيق.	من أجل توفير أكثر ضمانات للحق في الخصوصية، نقترح إضافة واجب إعلام الشخص الذي اعتراض اتصالاته وذلك إثر انتهاء التحقيقات حتى يتمكن من حماية حقه قضائيا في صورة ما إذا تمت الأعمال الواردة بالفصل 10 بصورة مخالفة للضوابط الإجرائية.

الفصل 21 يعاقب بالسجن لمدة خمسة أعوام وبخطية قدرها ثلاثون ألف دينار كل من يتعمّد اختلاس بيانات معلوماتية على ملك الغير. والمحاولة موجبة للعقاب.	يعاقب بالسجن لمدة خمسة أعوام وبخطية قدرها ثلاثون ألف دينار كل من يتعمّد دون وجه حق اختلاس بيانات معلوماتية على ملك الغير. والمحاولة موجبة للعقاب.	من ناحية أولى لم يقع تجريم اختلاس بيانات الغير صلب اتفاقية بودابست. ثانيا، يمكن أن يقع استعمال هذا الفصل لتجريم أعمال صحفية، وخاصة الصحافة الاستقصائية، تهدف إلى كشف أعمال الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان.
الفصل 22 يعاقب بالسجن لمدّة ستّة أعوام وبخطية قدرها مائة ألف دينار كل من يتعمّد إلحاق ضرر بالذمة المالية للغير بإدخال بيانات معلوماتية، أو تغييرها، أو فسخها، أو إلغائها، أو بالاعتداء، بأي وجه كان، على عمل نظام معلومات قاصدا بذلك الحصول على منافع مادية أو اقتصادية لنفسه أو لغيره.	يعاقب بالسجن لمدّة ستّة أعوام وبخطية قدرها مائة ألف دينار كل من يتعمّد دون وجه حق إلحاق ضرر بالذمة المالية للغير بإدخال بيانات معلوماتية، أو تغييرها، أو فسخها، أو إلغائها، أو بالاعتداء، بأي وجه كان، على عمل نظام معلومات قاصدا بذلك الحصول على منافع مادية أو اقتصادية لنفسه أو لغيره.	اشترطت المادة 8 من اتفاقية بودابست أن تكون الأعمال المجرمة قد تمت دون وجه حق.
الفصل 23 يعاقب بالسجن لمدّة خمسة أعوام وبخطية قدرها مائة ألف دينار كل من يتعمد ارتكاب تدليس من شأنه إلحاق ضرر وذلك بإدخال بيانات معلوماتية، أو تغييرها، أو فسخها، أو إلغائها، وترتب عن هذا التدليس إنشاء بيانات غير صحيحة قصد اعتمادها كما لو كانت صحيحة.	يعاقب بالسجن لمدّة خمسة أعوام وبخطية قدرها مائة ألف دينار كل من يتعمد دون وجه حق ارتكاب تدليس من شأنه إلحاق ضرر وذلك بإدخال بيانات معلوماتية، أو تغييرها، أو فسخها، أو إلغائها، وترتب عن هذا التدليس إنشاء بيانات غير صحيحة قصد اعتمادها كما لو كانت صحيحة.	اشترطت المادة 7 من اتفاقية بودابست أن تكون الأعمال المجرمة قد تمت دون وجه حق.

الفصل 24 يعاقب بالسجن مدة خمسة أعوام وبخطية قدرها خمسون ألف دينار كل من يتعمّد استعمال شبكات وأنظمة معلومات واتّصال لإنتاج، أو ترويج، أو نشر، أو إرسال، أو إعداد أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو وثائق مصطنعة أو مزوّرة او منسوبة كذبا للغير بهدف الاعتداء على حقوق الغير أو الإضرار بالأمن العام أو الدفاع الوطني أو بث الرعب بين السكان. ويعاقب بنفس العقوبات المقررة بالفقرة الأولى كل من يتعمد استعمال أنظمة معلومات لنشر، أو إشاعة أخبار ،أو وثائق مصطنعة ،أو مزورة أو بيانات تتضمن معطيات شخصية أو نسبة أمور غير حقيقية بهدف التشهير بالغير أو تشويه سمعته أو الإضرار به ماديا أو معنويا أو التحريض على الاعتداء عليه أو الحث على خطاب الكراهية. وتضاعف العقوبات المقررة إذا كان الشخص المستهدف موظفا عموميا أو شبيه.	للحذف.	يعتبر هذا الفصل غير ضروري لعدة أسباب علاوة على مخالفته للدستور والمعاهدات الدولية. أولا، لا يعتبر الثلب والشتم والأخبار الزائفة من صنف الجرائم السيبرانية حتى ولو وقع ارتكابها في الفضاء السيبراني. لذلك لم تنص اتفاقية بودابست على مثل هذه الجرائم. ثانيا، لا يمكن إجبار الدول الأطراف في اتفاقية بودابست على تسليم المجرمين أو الأدلة الرقمية المتعلقة بجريمة الفصل 24 لأنها مخالفة للمادة 24 من الاتفاقية التي تشترط أن يتم التسليم حصريا في حالة الجرائم التي تستوجب عقوبة سالبة للحرية لمدة تفوق السنة وأن تكون مجرمة في الدولتين في حين أن عقوبة الثلب والشتم والأخبار الزائفة في جل تشريعات الدول الأوروبية لا تصل إلى السنة سجنا علاوة على أن البعض منها لا يجرم أصلا الثلب والشتم. ثالثا، تتعارض أحكام الفصل 24 مع الفصل 55 من الدستور الذي اشترط جملة من الضوابط لتقييد الحريات ومن بينها التناسب. لا يحترم الفصل 24 التناسب لأنه وضع نفس العقاب القانوني لجميع المضامين مهما اختلفت درجة خطورتها. رابعا، يتعارض التوجه القائم على مضاعفة العقاب عندما يكون المستهدف مسؤولا في الدولة مع المعايير الدولية. إذ دعت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها العام رقم 34 لسنة 2011 إلى عدم

		الترفيع في العقاب عندما يكون المستهدف شخصية عامة. خامسا، لا يوجد فراغ تشريعي في خصوص جرائم الثلب والشتم ونشر الأخبار الزائفة حيث أن المرسوم عدد 115 وضع لها كلها عقوبة الخطية التي تعتبر أكثر احتراما للمعايير الدولية المتصلة بالحق في حرية التعبير (يراجع على سبيل المثال التعليق العام رقم 34 لسنة 2011 للجنة الأممية المعنية بحقوق الإنسان وتقارير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية التعبير) سادسا، جريمة الحث على خطاب الكراهية لا تستقيم من الناحية القانونية إذ أن الفعل المجرم هنا هو الحث وليس الخطاب في حد ذاته وبالتالي فإن خطابات الكراهية التي لا تتضمن حثا على خطاب الكراهية لا تقع تحت طائلة التجريم.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/17.

واردات عدد .....
20 فيفري 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

قائمة الإمضاءات حول

مقترح يتعلق بتنقيح و إتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
1	محمد علي	
2	كاميليا العابد	
3	عبد الرزاق كويدات	
4	نادية شابي	
5	يوسف الشريف	
6	ظافر صفيري	
7	سنية بن المبروك	
8	باديس بلحاج علي	
9	أحلام الحباني	
10	بدر المسدي	
11	مسعود قنزة	
12	بوبكر بن بحي	
13	سامي عابد	
14	مختار عيفاوي	
15	ابراهيم حسني	
16	رضا دلاعي	

2024/17.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/17.

واردات عدد .....
20 فيفري 2024 B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

قائمة الإمضاءات حول

مقترح يتعلق بتنقيح و إتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
17	رشدي ادريس	
18	أحمد سعياني	
19	عادل البوسالمي	
20	ضرالدين عمدوني	
21	عبدالقادر بنارسي	
22	شكري الجربي	
23	عبد السلام الحمدوني	
24	الطاهر بن منصور	
25	ماهر اللنداوي	
26	هالة جاب الله	
27	النوري جريبي	
28	محسن بركة	
29	عصام شوشان	
30	وليد حاجي	
31	عمر باعمر	
32	زهير حمدي	

2024/17.

واردات عدد .....
20 فيفري 2024 B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2024/17.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

قائمة الإمضاءات حول

مقترح يتعلق بتنقيح و إتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
33	نورة السراج	
34	لسنيقا الرعفراي	
35	محمد هنو	
36	حسن بوساعة	
37	حلال الحدمي	
38	رؤوف العفيري	
39	محمد أحمد	
40	عبد العزيز شعباني	
41		
42		
43		
44		
45		
46		
47		
48		
49		

2024/17.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

قائمة التصاريح

بتبني مقترح قانون عدد 2024/17

يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرّخ في 13 سبتمبر 2022

يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال

العدد الرتبي	الإسم واللقب
01	السيد محمد علي
02	السيد ثابت العابد
03	السيد عبد الرزاق عويدات
04	السيد نبيه ثابت
05	السيد يوسف طرشون
06	السيد ظافر صغيري
07	السيدة سنية بن المبروك
08	السيد باديس بالحاج علي
09	السيدة نجلاء اللحياني
10	السيد بلال المشري
11	السيد مسعود قريرة
12	السيد بوبكر بن يحي
13	السيدة مهى عامر
14	السيد رشدي الرويسي
15	السيد أحمد سعيداني
16	السيد عادل البوسالمي
17	السيد بدر الدين قمودي
18	السيد شكري البحري

19	السيد عبد السلام الحمروني
20	السيد الطاهر بن منصور (2)
21	السيد ماهر الكتاري
22	السيدة هالة جاب الله
23	السيد النوري جريدي
24	السيد معز برك الله
25	السيد وليد حاجي
26	السيد عمر بن عمر
27	السيدة زينة جيب الله
28	السيدة نورة الشبراك
29	السيد شفيق زعفوري
30	السيد محمد ضو
31	السيد حسن بوسامة
32	السيد جلال خدمي
33	السيد رؤوف الفقيري
34	السيد محمد أحمد
35	السيد عبد العزيز شعباني

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/17.

باردو في، .....

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17.

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في، 2024/17

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ثابت الحاير

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2024/17 باردو في،.....

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....عبد الرزاق عويدات.....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/17

باردو في.....

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصـول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2024/17

باردو في.....

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2024/17

باردو في 2024/04/20

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/17

باردو في،.....

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..سنية عبد الصمد.....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	7 فصول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2024/17

باردو في، 2024/02/20

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... سامية عباسي .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/17

باردو في.....

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... خليل الدّحماني .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصـول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 20 فيفري 2024

2024/17

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب 2024/17

باردو في، .....

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....مسعود خرشة.....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصـول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في، 2024/17

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... بوبكر بن يحي .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	7 فصـول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2024/17

باردو في.....

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....مهى عامر.....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصـول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2024/17

باردو في.....

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....رشدي اكرو.....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصـول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/17 باردو في 19 جوان 2024

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/17

باردو في 2024/02/20

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله عادل البوسالمي .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصـول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2024/17

بارد و في، .....

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في،20 فيفري 2024

2024/17

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... شكري البجري .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/17

باردو في 20. فيفري 2024

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله عبد السلام الحمروني
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 2024/02/15

2024/17

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله الطاهر بن منصور .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 20، فيفري 2024

2024/17

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....الطاهر بن منصور.....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 2024/5/2

2024/17

تصريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ماهر الكنّاوي .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 2024/02/29

تصـــريح 2024/17

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... هالة جاب الله .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في، 2024/17.

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله السّيد حريز

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	7 فصول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/17.

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2024/17

باردو في 20 فيفري 2024

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله معز بن كالة .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	7 فصول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب 2024/17

باردو في،20 فيفري 2024

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله وليد حاجبي.....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم **بمضمونه** وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2024/17

باردو في،20 فيفري 2024

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الامضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 2024/17

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... وئام حسن الله .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2024/17

باردو في 20 فيفري 2024

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله نورة السهراك .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 2024/17

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... شـــغـــوف زهـــيـــر .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصـول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2024/17

باردو في 20، فيفري 2024

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله محمد كمو .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	7 فصول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2024/17

باردو في 20، فيفري 2024

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....حسن بوسلامة.....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2024/17

باردو في 20، فيفري 2024

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... حلال حدي .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/17

باردو في،20 فيفري 2024

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... وحيد العويني .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــــام العلم **بمضمونه** وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/17

باردو في،20 فيفري 2024

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله محمد أحمد .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح و إتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2024/17

باردو في 20، فيفري 2024

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله عبد العزيز شعباني .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**7 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/17

0 0 0 2528 - 2030 - 86 - 2024 - د

باردو في 21 فيفري 2024

واردات عدد .....
21 فيفري 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

من النائب سنياء بن المبروك

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سحب إمضاء من مقترح تنقيح المرسوم عدد 54 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022

تحية واحتراما،

إني الممضية أسفله النائب سنياء بن المبروك، أتقدم بموجب هذا قصد سحب إمضاء من قائمة الممضين على المقترح المتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.

وفي الختام تقبلوا سيدي رئيس مجلس نواب الشعب، عبارات الاحترام والتقدير.

والســـــــلام.

الامضاء :

سنياء بن المبروك

د - 2024 - 26 - 2030 - 00025461

وارد ورقي في 21 فيفري 2024

واردات عدد .....
21 فيفري 2024
مجلس نواب الشعب

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من

النائب نزيهة السبراك

الموضوع : سحب إمضاء من مقترح تنقيح المرسوم عدد 54 لسنة 2022

إني المضية أسفله نزيهة السبراك عضو مجلس نواب الشعب. أتقدم الى سيادتكم بطلب لسحب إمضائي من قائمة المضين على المقترح المتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 54 لسنة 2022 المؤرخ في 13 سبتمبر 2022 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.

تقبلوا سيدي رئيس مجلس النواب فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

الامضاء

نزيهة السبراك

ooo 2561 - 2030 - 26 - 2624 - د

2024.2.21

إلى السيد رئيس مجلس النواب

2024 فبراير 21

أسمى المدعي أفضل السيد النائب نبيت سابيت أطالب سماعه بموجب الأمانة في مقر مفوضية القانون 54

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في: 21 فيفري 2024

0002572 - 2030 - 26. 2024 - 0

من النائب زينة جيب الله

21 فيفري 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

عـــن طريق
السيّد رئيس مجلس النواب

الموضوع : طلب سحب إمضاء فيما يخص قانون عدد 54 لسنة 2022.

تحيّة طيّبة.

إني الممضي أسفله، **زينة جيب الله**، أطلب من حضرتكم سحب إمضائي فيما يخص مقترح قانون عدد 54 لسنة2022 .

مع الشكر.

الإمضـــاء

زينة جيب الله

د - 2024 - 26 - 2030 - 2607 ° ° °

2024 - 02 - 22 تاريخ

سحب إمضاء

إني الممضي أسفله النائب جلال الخدمي أسحب إمضائي من مقترح تعديل المرسوم 54

والسلام

النائب جلال الخدمي

٥ ٥ ٥ ٢٦٩٤ - ٢٠٣٠ - ٢٦ - ٢٠٢٤ - د

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في: 23 فيفري 2024

من النائب مهى عـــــامر

عـــن طريق
السيّد رئيس مجلس النواب

الموضوع : طلب سحب إمضاء فيما يخص قانون عدد 54 لسنة 2022.

تحيّة طيّبة،

إني الممضي أسفله، **مهى عـــامر**، أطلب من حضرتكم سحب إمضائي فيما يخص مقترح قانون عدد 54 لسنة2022 .

مع الشكر.

الإمضـــاء

مهى عـــامر

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في: 26 فيفري 2024

0002775 - 2030 - 26 - 2024 - د

واردات عدد .....
26 فيفري 2024 E
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

من النائب محمد ضو

عـــن طريق
السيّد رئيس مجلس النواب

الموضوع : طلب سحب إمضاء فيما يخص قانون عدد 54 لسنة 2022.

تحيّة طيّبة،

إني الممضي أسفله، **محمد ضو**، أطلب من حضرتكم سحب إمضائي فيما يخص مقترح قانون عدد 54 لسنة2022 .

مع الشكر.

الإمضـــاء

محمد ضو

0002816 - 2030 - 24 - 2024 - 0

- للسحب امضاء ..

السيد المحترم الوفد النائب شنيح الزعوري.

أسحب إمضائي من مقترح تعديل المرسوم 54.

والسلام.

واردات عدد .....
27 فيفري 2024
E
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

إمضاء: النائب
شنيح الزعوري

التاريخ: 05/03/2024

إلى السيد: رئيس مجلس نواب الشعب.

أبي الموقع أسفله مد مد أ - مد صاحب بطاقة تعريف 098219826 أتشرف بطلب إطلاق سراح ابني المسجون لدى فرقة الأمن الوطني لتنفيذ الأمر عدد 24.

واردات عدد .....
05 مارس 2024
E
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

0003170-230-16-2024

إمضاء

000365-230-26-2024

واردات عدد ....
04 جوان 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

باردو في 4 جوان 2024

الى السـيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: سحب امضاء من مقترح مشروع قانون تنقيح المرسوم 54

إني الممضي اسفله عضو مجلس نواب الشعب صالح الصيادي أعلم سيادتكم أنني قد قمت بسحب امضائي من مقترح مشروع قانون تنقيح المرسوم 54

و السلام

عضو مجلس نواب الشعب

صالح الصيادي